

النزاهة تطيح بضباط ومنتسبين "فاسدين" في شرطة صلاح الدين



تمكّنت هيئة النزاهة، اليوم الأربعاء، من ضبط عددٍ من الضُّباط والمنتسبين في شرطة صلاح الدين، بسبب التواطؤ مع أحد المقاولين، وعدم إلزامه بتنفيذ جميع فقرات أحد المشاريع المُشرفين عليها.

وافادت دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن تفاصيل العملية التي نُفِذَت وفق مُذَكَّرَةٍ قضائيةٍ، "بتأليف مكتب تحقيق الهيئة في مُحافضة صلاح الدين فريفاً؛ للتحريّي عن معلوماتٍ تتضمّن إقدام مُدبِّطٍ ومُنْتسبين من مُديريّة شرطة صلاح الدين مُكلّفين بالإشراف على مشروع بناء مقرّ فوج الطوارئ الثاني عشر في بجي، على التواطؤ مع المقاول والسماح له بالبناء فوق الأسس القديمة بدون منعه، وعدم إلزامه بتنفيذ جميع الفقرات المُشار إليها في الكشف التخميني" للمشروع.

وتابعت الدائرة بحسب بيان لها تلقته "المطلع"، أنّ "فريق المكتب، وبعد إجراء التحريّيات، ضبط رئيس وأعضاء لجنة الإشراف [في دائرة المهندس المقيم]، والمُدير المُفوّض لإحدى شركات المقاولات العامّة؛ لإحداثهم الضرر بالمال، فيما أسفرت العملية أيضاً عن ضبط أصلي معاملة الصرف

والصكَّ الخاصَّ بين المشروع.

وأوضحت إنَّ "المُتَّهمين أقدموا على إحداث ضررٍ بالمال العام، وتحقيق منافع شخصيَّةٍ على حساب أموال الدولة بمبلغ قدره (٥٩٢,٢٥٠,٠٠٠) خمسمائةٍ واثنتان وتسعون مليوناً، ومائتان وخمسون ألف دينارٍ عراقيٍّ، مُبيَّنةً أنَّ المبلغ المذكور يمثل قيمة الفرق بين الأعمال المُنفَّذة من قبل المقاول على أرض الواقع وبين المبلغ المصروف، مُشيرةً إلى أنَّ المبلغ المصروف للمقاول كسلفةٍ أولى يُقدَّرُ بـ (١,٣٢٥,٣٥٠,٠٠٠) مليارٍ وثلاثمائةٍ وخمسةٍ وعشرين مليون وثلاثمائةٍ وخمسين ألف دينارٍ عراقيٍّ.

وسيق المُتَّهمون بحجة محض الضبط الأصوليِّ في العمليَّة، وجميع المُبررات إلى قاضي التحقيق المُختصِّ؛ الذي قرَّر توقيف المُتَّهمين على ذمَّة التحقيق؛ استناداً إلى أحكام المادة (340) من قانون العقوبات.